

تحرك عاجل

سودانيون في مصر يواجهون خطر الاحتجاز والترحيل

نفذت السلطات المصرية منذ سبتمبر/أيلول 2023 اعتقالات جماعية للاجئين سودانيين على خلفية دخول البلاد أو الإقامة فيها بصورة غير نظامية. وأُحتجز المعتقلون لمدد تراوحت بين بضعة أيام وستة أسابيع في ظل ظروف احتجاز قاسية ولاإنسانية، قبل ترحيلهم قسراً إلى السودان بدون إجراء تقييم فردي للمخاطر المترتبة على الإعادة، أو إتاحة أي فرصة أمامهم لطلب اللجوء أو الطعن ضد قرارات ترحيلهم. ولا يزال عشرات الآلاف من المواطنين السودانيين الذين لا يحملون وثائق قانونية في مواجهة خطر الاحتجاز التعسفي والإعادة القسرية لمجرد وضعهم المتعلق بالهجرة.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

وزير الداخلية

وزارة الداخلية، 25 شارع الشيخ ربحان، باب اللوق، القاهرة، مصر

فاكس: +202 2794 5529؛ البريد الإلكتروني: center@iscmi.gov.eg

E.HumanRightsSector@moi.gov.eg؛ center@moi.gov.eg

إكس (تويتر سابقاً): @moiegy

معالي الوزير،

تحية طيبة وبعد...

تساورني بواعث القلق البالغ بشأن الاعتقال والاحتجاز التعسفيين لمواطنين سودانيين في مصر، لمجرد وضعهم كمهاجرين، وإعادتهم القسرية إلى السودان، حيث احتدم نزاع مسلح داخلي منذ أبريل/نيسان 2023. وتُنَفَّذ عمليات الترحيل غير المشروعة هذه بدون إجراء أي تقييمات فردية للمخاطر المترتبة أو إتاحة المجال لطلب اللجوء. ويواجه أيضاً عشرات الآلاف من اللاجئين السودانيين الذين لا يحملون وثائق قانونية، بما فيهم أولئك الذين ينتظرون تحديد مواعيد مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خطر الاحتجاز التعسفي والإعادة القسرية إلى السودان. ومنذ سبتمبر/أيلول 2023، دأبت الشرطة المصرية وقوات حرس الحدود على تنفيذ اعتقالات جماعية للاجئين سودانيين بناءً على وضعهم كمهاجرين، بينما أعلنت المفوضية السامية ترحيل ما لا يقل عن 3000 شخص في هذا الشهر وحده.

ومنذ سبتمبر/أيلول 2023، كان يجري أفراد من الشرطة، الذين ارتدوا ملابس مدنية في معظم الحالات، فحصًا جماعيًا للهويات الشخصية، مستهدفين الأشخاص السود في القاهرة والجيزة؛ واعتقلوا كل من لم يحمل وثائق هوية أو تصاريح إقامة سارية.

وفي محافظة أسوان، قد يتعرّض اللاجئون السودانيون للاعتقال، خلال السفر أو استقلال الحافلات، في شوارع مدينة أسوان وضواحيها، وفي المناطق النائية على الحدود مع السودان وفي المستشفيات العامة عند تلقيهم العلاج من الإصابات الناتجة عن حوادث الطرق خلال رحلتهم من السودان إلى مصر. وبعد ذلك، يُحتَجَز كل من يُعْتَقَل في أقسام الشرطة ومعسكرات شرطة مكافحة الشغب ومنشآت مؤقتة أخرى مثل المستودعات والإسطبلات داخل المواقع العسكرية في أرجاء المحافظة لمدد تتراوح بين بضعة أيام إلى ستة أسابيع، قبل ترحيلهم قسرًا. ويُحتَجَزون في ظروف قاسية ولاإنسانية، بما في ذلك اكتظاظ أماكن الاحتجاز بالأشخاص وعدم وجود مرافق للصرف الصحي والنظافة وعدم توفير الطعام الكافي والحرمان من الرعاية الصحية.

وتقع الاعتقالات وعمليات الطرد الجماعية بعد أن أصدر رئيس الوزراء قرارًا في 29 أغسطس/آب 2023، يلزم جميع المواطنين الأجانب في مصر بتنظيم أوضاعهم عبر إيجاد كفلاء مصريي الجنسية ودفع الغرامات. ويقع ذلك أيضًا في ظل تصاعد الخطاب العنصري والمُعادي للأجانب في وسائل الإعلام التقليدية والتواصل الاجتماعي وتصريحات كبار المسؤولين حول الأعباء الاقتصادية التي تقع على مصر من جراء استضافة اللاجئين.

وأُحْتَمَك على وقف جميع عمليات الطرد الجماعي إلى السودان على الفور، واحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية بعدم نقل أي شخص إلى بلدٍ كالسودان، حيثما يهدده خطر حقيقي بالتعرُّض لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وأُحْتَمَك أيضًا على وضع حدٍ للاعتقال والاحتجاز التعسفيين للمواطنين السودانيين، استنادًا فقط إلى وضعهم كمهاجرين، والإفراج عن جميع المُحتَجَزِينَ تعسُّفًا على الفور. وريثما يُفْرَج عنهم، يجب ضمان وضعهم في ظروف احتجاز تتماشى مع المعايير الدولية لمعاملة السجناء، وإتاحة المجال أمامهم للاتصال بأسرهم ومحاميهم وتوفير أي رعاية طبية قد يحتاجونها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

معلومات إضافية

وفقًا للبيانات التي حصلت عليها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من الحكومة المصرية، اعتبارًا من 14 مارس/آذار 2024، كان قد عبّر 500000 مواطن سوداني تقريبًا إلى الأراضي المصرية

منذ اندلاع النزاع في أبريل/نيسان 2023 ولا يزال ما يقرب من نصفهم لا يحملون وثائق قانونية. وفي مايو/أيار 2023، دعت المفوضية السامية الدول إلى وقف الإعادة القسرية للمواطنين وعديمي الجنسية الذين كانوا يقيمون بصفة اعتيادية في السودان، والسماح للمدنيين الفارين من السودان بالدخول إلى أراضيها، بما فيهم أولئك الذين لا يحملون جوازات سفر أو أي صور أخرى من وثائق الهوية. ومع ذلك، بدأت السلطات المصرية في الشهر نفسه فرض المزيد من القيود على دخول المواطنين السودانيين الفارين من النزاع، وشملت إلزام جميع السودانيين بالحصول على تأشيرة دخول. وإضافةً إلى ذلك، عدلت السلطات عن ممارساتها حينما كانت تسمح قبلاً للمواطنين السودانيين بالدخول وحتى إن كانت جوازات سفرهم منتهية الصلاحية أو وثائق سفرهم مؤقتة، ووضعت متطلبات إضافية تمثلت في الإلزام باستخراج تصاريح أمنية للصبية والرجال المتراوحة أعمارهم بين 16 و50 عامًا والذين يدخلون مصر عبر مطار القاهرة الدولي. ولم تدع هذه التدابير أي خيارات أمام الأشخاص الذين يسعون إلى الفرار من النزاع الدائر سوى عبور الحدود المصرية السودانية بصورة غير نظامية.

ويظل عدد المواطنين السودانيين الذين أُعتقلوا في مصر ورُحِّلوا منذ اندلاع النزاع في السودان غير معروف على وجه الدقة، إذ أن السلطات المصرية لا تتيح أي إحصاءات حول عددهم ولم تُقر علناً سياسة لإخراجهم. وقد سجلت المفوضية السامية أكثر من 5000 حالة ترحيل من مصر إلى السودان، بين أبريل/نيسان وسبتمبر/أيلول 2023، بسبب إما انتهاء صلاحية الوثائق القانونية التي يحملها اللاجئون و/أو عدم حصولهم على وضع الإقامة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2023، وردت تقارير حول ترحيل نحو 1600 سوداني من مصر، بما فيهم لاجئين مُسجلين. ووثقت منظمة العفو الدولية على نحو مُفصّل المِحن التي وقعت لـ 27 لاجئاً سودانياً أُعتقلوا إلى جانب نحو 260 آخرين بين أكتوبر/تشرين الأول 2023 ومارس/آذار 2024. وانتهى المطاف بـ 26 من 27 لاجئاً بالطرد الجماعي إلى جانب لاجئين سودانيين آخرين يُقدَّر عددهم بـ 800 شخص، بين يناير/كانون الثاني ومارس/آذار 2024.

واطلع مختبر الأدلة التابع لمنظمة العفو الدولية على الصور ومقاطع الفيديو لمنشآت الاحتجاز المؤقتة الخاصة بقوات حرس الحدود التي التقطها مُحْتَجِّزون سابقون واستخدم صور التقطتها الأقمار الصناعية للتحقق من تفاصيل الموقعين المُستخدَمين في محافظة أسوان: أحدهما يقع في أبو سميل والآخر على مقربة من قرية وادي كركر. ووصف المُحتَجِّزون السابقون لمنظمة العفو الدولية ظروف الاحتجاز القاسية واللإنسانية التي تنتهك الحظر المُطلق المفروض على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. ومما يبعث على القلق أن البعض من هؤلاء الذين كانوا يتلقون العلاج في المستشفيات العامة قد أُعتقل ونُقِل إلى منشآت احتجاز قبل استكمال العلاج وعلى خلاف نصيحة الأطباء، وأرغموا على النوم على الأرض بعد خضوعهم للعمليات الجراحية. وأُحتَجِّز الأطفال مع أمهاتهم في تلك المواقع العسكرية. وبموجب القانون

الدولي، فإن لكل شخص، بغض النظر عن وضعه كمهاجر، الحق في عدم احتجازه تعسفاً، أو لمجرد أسباب تتعلق بالهجرة فقط، بدون أن تُتاح له فرصة الطعن ضد قانونية احتجازه، بينما لا ينبغي احتجاز الأطفال بناءً على وضعهم كمهاجرين، نظراً إلى أن ذلك لا يُلبّي مصلحتهم الفضلى.

وفي مارس/آذار 2024، اتفق الاتحاد الأوروبي ومصر على رفع العلاقة بينهما إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة، مع تعهد الاتحاد بتقديم حزمة دعم استثماري إلى مصر يبلغ إجمالي قيمتها 7.4 مليار يورو خلال الفترة بين 2024 و2027. وتضمنت الحزمة مساعدة مالية كلية في صورة قروض تبلغ قيمتها 5 مليارات يورو و1.8 مليار يورو لدعم الاستثمارات الخاصة ومنح بقيمة 600 مليون يورو، بما فيها 200 مليون يورو لإدارة الهجرة. ووفقاً للإعلان المشترك، سيقدم الاتحاد الأوروبي الدعم المالي "للبرامج المتعلقة بالهجرة"، بما في ذلك "مكافحة تهريب المهاجرين والاتجار في البشر، وتعزيز إدارة الحدود، وضمان العودة الكريمة والمستدامة وإعادة الإدماج"، وسيواصل كذلك دعم جهود مصر في استضافة اللاجئين. وأكد الإعلان أيضاً على أن "[الجانبيين يلتزمان] بحماية حقوق المهاجرين واللاجئين"، بدون توضيح تفاصيل أخرى بشأن أي ضمانات لحقوق الإنسان أو معايير قياسية محددة.

ووقّعت مصر على اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين واتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 التي تُنظّم مشاكل اللاجئين في أفريقيا، وبالتالي، تُعدّ مُلزمة باحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية. ويحظر هذا المبدأ على الدول أن تنقل أي شخص، بأي طريقة كانت، إلى مكان يتهدده فيه خطر بالتعرض للاضطهاد أو غيره من انتهاكات حقوق الإنسان الخطيرة. وتخرق عمليات الإعادة القسرية بدون مراعاة الأصول القانونية الواجبة مبدأ عدم الإعادة القسرية.

لغة المخاطبة المُفضّلة: اللغة العربية أو الإنجليزية

يمكنكم أيضاً استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 19 أغسطس/آب 2024

ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.